المشكلات الجوهرية للمشتقات المالية في اطار معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وموقعها في المسؤولية عن الازمة المالية العالمية الحالية

عبد الناصر نور

الملخص:

هناك عوامل عديدة تقف وراء ما يعيشه العالم اليوم من ازمة مالية واقتصادية بالغة الخطورة في مقدمتها التعامل بالمشتقات المالية والمحاسبة عنها في اطار المعايير الدولية ومعيار المحاسبة الدولي (39) خصوصا , وعوامل اخرى جاءت مكملة او بالتبعية كغياب الرقابة وضعف الشفافية وغيرها من العوامل التي لايمكن اغفال دورها في حدوث الازمة المالية وان كان بدرجات اقل نسبيا. قد يتم كبح هذه الازمة ولكن السؤال الذي سيبقى مطروحا هو كيف ستنتهي وباية اثار وتداعيات ؟ والاهم من ذلك , هل انها لن تتكرر ؟ فالسعي نحو قيام نظام مالي يتسم بالاستقرار كما جاء باتفاق زعماء دول الاتحاد الاوربي في 2009/7/8 بقمتهم في لاكويلا بايطاليا مع دول الاقتصادات الناشئة , هل هو حقيقة ام هو مزاعم ومجرد اجراءات ترقيعية لاظهار التوازن وكما يحصل عند اجراء التعديلات على بعض المعايير لمواجهة اعراض بعض المشكلات وليس لقطع دابرها . ان الاستمرار بالاتجاه الذي يتجاهل القيم والقواسم المشتركة والاخلاقيات المهنية المقبولة والمتعارف عليها يؤدي الى كثير من التداعيات والانهيارات , وبالتالي فان التوحيد المزعوم للنظم سيكون عبثا يخفي سياسات مقصودة تستخدم المحاسبة ومعاييرها كاداة لتحقيق مزيد من الاستغلال والتلاعب بمقدرات الدول عدا تعقيد الممارسة المحاسبية وما يرافقها من اعباء وتكاليف , اما السير باتجاه العمل بالادوات النظيفة ووضع المعاييرالملائمة والممارسة المحاسبية السليمة لها فسيؤدي الى وجود نظام مالي عالمي متوازن وعادل وعندئذ ستحقق المحاسبة ماعجزت عنه السياسة , ولكن الواقع يدل وللاسف على سيادة الاتجاه الاول والذي تكون فيه معايير المشتقات المالية والمحاسبة عنها اضافة للعوامل الاخرى صورة للسياسات الاقتصادية التي لاتنتهي تطلعاتها الاستغلالية . بعد عرض تلك العوامل وتحليل اهم مشكلاتها وانعكاساتها على الازمة المالية الحالية توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتي على اساسها تم اقتراح التوصيات الملائمة.

Email addresses:
anoor@meu.edu.jo